العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"دور منظومة الحماية الإجتماعية بُعيد الخصخصة في الوقاية من الجريمة في المملكة الأردنية الهاشمية"

إعداد الباحثان:

اسلام محمد أحمد الفقي*

الدكتور مراد المواجدة**

*طالبة دكتوراه في قسم علم الاجتماع – تخصص علم الجريمة/ جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

** أستاذ علم الاجتماع المشارك– كلية العلوم الاجتماعية / جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة بشكل رئيس التعرف على دور منظومة الحماية الاجتماعية بعيد الخصخصة في الوقاية من الجريمة والحد من مشكلتي الفقر والبطالة، والتعرف على مستوى تطبيق العدالة الاجتماعية في برامج منظومة الحماية الاجتماعية في المجتمع الأردني من وجهة نظر عينتي الدراسة من موظفي صندوق المعونة الوطنية، ومن المنتفعين من برنامج الدعم المقدم للعاملين بنظام المياومة "تكافل/2" في قطاع النقل بوظيفة "كنترول" في منطقة المدينة ضمن مناطق عمان الكبرى.

ولتحقيق أهداف الدراسة؛ تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بأسلوبه المسحي، واستخدام أداة الاستبيان لجمع البيانات من عينتي الدراسة والتي تكونت من (48) موظف من العاملين في صندوق المعونة الوطنية، ومن (33) كنترول باص.

أظهرت نتائج الدراسة أن المستوى العام لدور منظومة الحماية الاجتماعية في الوقاية من الجريمة وفي الحد من الفقر والبطالة في المجتمع الأردني جاء مرتفعاً من نظر عينتي الدراسة، كما أشارت نتائج الدراسة أن المستوى العام لتطبيق العدالة الاجتماعية في برامج منظومة الحماية الاجتماعية جاء مرتفعاً.

وأوصت الدراسة ضرورة الاهتمام بمنظومة الحماية الاجتماعية والعمل على صياغة برنامج وطني للحماية الاجتماعية في المجتمع الأردني بمشاركة كافة الجهات المعنية من القطاع العام والخاص.

الكلمات المفتاحية: منظومة الحماية الاجتماعية، الجريمة، الفقر، البطالة، المجتمع الأردني.

مقدمة الدراسة:

يتسم المجتمع الأردني بتعقد مشكلاته على كافة الصعد الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وبروز العديد من المشكلات التي أصبحت تهدد كيان الأسر والأفراد والمؤسسات، ومن ثم فهناك حاجة ماسة إلى توفير منظومة من الحماية الاجتماعية التي تضمن استمرار مواجهة الأفراد والأسر والمؤسسات للتحديات في إطار ارتباطها ببرامج الإصلاح الاقتصادي قديماً وبشكل خاص "الخصخصة"، وبانتشار جائحة كورونا حديثاً وتبعاتها السلبية على الأفراد والمؤسسات.

وتعد الحماية الاجتماعية عنصراً رئيساً من عناصر حقوق الإنسان، وبرزت كركن أساسي في المعاهدات الدولية بالرغم من اختلاف تطبيقها بين الدول، وتواجه منظومة الحماية الاجتماعية في العديد من الدول العديد من التحديات، وتعد مشكلات تنامي معدلات الفقر والبطالة والجريمة من أهم التحديات التي تواجهها، حيث أصبحت الحاجة إلى الاهتمام بتنمية العنصر البشري في المجتمعات تمثل أحد الأولويات الرئيسة في الجهود الرامية لتحقيق العدالة الاجتماعية ومواجهة التحديات التي تعمقت وشغلت أبعاداً جديدة في ضوء التطورات الراهنة.

وقد عملت الحكومات الأردنية منذ تأسيس المملكة على وضع قواعد أساسية للحماية الاجتماعية، والتي بدأت بتوفير مختلف الخدمات الصحية والتعليمية والإسكان والخدمات الاجتماعية للأسر الفقيرة، وتأسيس صندوق التنمية والتشغيل وتأسيس صندوق المعونة الوطنية، وقامت الحكومات بتنفيذ عدد من الاستراتيجيات الوطنية لتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية للمواطنين كالاستراتيجية الوطنية للحد من البطالة والفقر، والتي ركزت على الرعاية الاجتماعية والتشغيل وريادة الأعمال للفقراء (سالم، 2021). وقد عززت الأزمة الأخيرة

والناجمة عن جائحة كورونا من أهمية برامج الحماية الاجتماعية، حيث تضاعفت الجهود الحكومية لتوفير الحماية الاجتماعية للأسر المتضررة والعمال في القطاعات غير المنظمة بشكل رئيس؛ إلا أن هذه الجهود جاءت مبعثرة وفضفاضة وتفتقد للوضوح والمؤسسية، فقد أغفلت عدداً كبيراً من مستحقي الخدمات والبرامج من الأردنيين في قطاعات العمل غير الحكومي. وفي الواقع فإن برامج الحماية الاجتماعية في الأردن تُعدُّ من أكثر القضايا إثارة للجدل من حيث: أهدافها وإجراءاتها وسياسات تطبيقها على المستفيدين، بالإضافة إلى انعكاساتها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والأمني للأفراد، لما تتضمنه هذه البرامج من شروط وأحكام يجب توافرها.

وفي ظل النتائج التي انبثق عنها تطبيق برامج الحماية الاجتماعية في الأردن اكتسب تحليل ظاهرة الجريمة والفقر في الأردن أهمية متجددة منذ بداية جائحة كورونا، حيث أن الفقراء هم الذين يتحملون العبء الأكبر للتداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا، كما ساهمت عوامل محلية، وإقليمية، ودولية في تدهور الاقتصاد الأردني وارتبط تفاقم مشكلة الجريمة في الأردن بارتفاع نسبة الفقر والبطالة، وانخفاض الأجور، وتراجع معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي.

وعلى الرغم من محدودية إمكانات المملكة الأردنية الهاشمية وشُح مواردها، إلاَّ أنَّها حاولت على جميع الصعد معالجة الكثير من القضايا الساخنة التي تهدد الأمن المجتمعي، من حيث تركيزها على منظومة الحماية الاجتماعية وتعميق مفاهيم التكافل والتضامن بين الأفراد والمؤسسات في المجتمع، وتقديم مختلف الخدمات الصحية والتعليمية والإنتاجية والتدريبية والتأهيلية للأشخاص المحتاجين، وإنشاء الصناديق المالية وبرامج الدعم التكميلي للحماية الاجتماعية للأسر الأشد فقراً، ولدعم الفقراء والأفراد الذين فقدوا أعمالهم.

وثمة أسباب وعوامل أخرى أثرت على الاقتصاد الأردني، وانعكست سلبياً على الكثير من النواحي الاقتصادية للأفراد والمؤسسات، حيث كان لجوء الحكومات في المملكة إلى اتباع سياسات اقتصادية ضعيفة لتحقيق نمو اقتصادي حقيقي العديد من الآثار على المجتمع والمؤسسات في الدولة؛ كزيادة حجم البطالة والفقر والتضخم وارتفاع حجم المديونية الخارجية (كريشان، 2010). حيث نتج عن سياسات التصحيح الاقتصادي وعلى وجه التحديد سياسة الخصخصة العديد من الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية السلبية، بعد أن قامت الحكومة ببيع حصصها في العديد من المشاريع التنموية الكبرى، والتي كانت ترفد الدولة بعائدات مالية كبيرة، مثل شركات: البوتاس، والفوسفات، والاتصالات، والكهرباء، في الوقت الذي كانت تسهم هذه الشركات في الناتج المحلي. حيث تبرر الحكومة توجهها نحو الخصخصة لمتطلبات العولمة والشروط التي وضعتها منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى ضغوطات عجز الموازنة والنفقات المتصاعدة، ومنح فرصة للقطاع الخاص للمنافسة في السوق الأردني.

وأشارت بعض الدراسات (عبوري، 2020، العتوم، 2016؛ فالح، 2019؛ الطراونة، 2000) إلى وجود الكثير من العقبات التي حالت دون استفادة الحكومات من سياسات الخصخصة، والتي منها نقص فرص الاستثمار والتشغيل بسبب اتجاه القطاع الخاص نحو الاستثمار في المشاريع غير المنتجة التي تحقق الربح السريع، كما أن الخصخصة من شانها زيادة مستوى المنافسة محلياً، واعتماد التقنيات الحديثة في الإنتاج وهذا طبعاً يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة على المدى المتوسط والطويل.

وبناءً على ما سبق تأتي هذه الدراسة كمحاولة للكشف عن واقع دور منظومة الحماية الاجتماعية بعيد الخصخصة في الوقاية من الجريمة والحد من مشكلتي الفقر والبطالة في المملكة الأردنية الهاشمية.

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

مشكلة الدراسة واسئلتها

برز دور منظومة الحماية الاجتماعية في الأردن بشكل واضح خلال جائحة كورونا ومنذ بداية عام 2020م، فقد عملت الحكومة الأردنية على تكثيف جهود منظومة الحماية الاجتماعية للحد من الآثار السلبية لجائحة كورونا على الفئات الهشة في المجتمع الأردني، كذوي الدخل المحدود وعمال المياومة، والعاملين في القطاعات غير المنظمة؛ وتطلب ذلك التوسع في الإنفاق الحكومي على منظومة الحماية الاجتماعية لتوسيع نطاقها، والتركيز على زيادة المنتفعين من صندوق المعونة الوطنية، وعلى برنامج التأمين الاجتماعي، والتكافل الاجتماعي، وصندوق همة وطن الذي تم استحداثه لدعم المجهود الوطني لمكافحة جائحة كورونا من خلال جمع التبرعات من داخل المملكة أو خارجها. وقد برزت العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يُعاني منها الاقتصاد الأردني وزادت حدتها مع الظروف التي فرضتها جائحة كورونا وتطبيق قوانين الدفاع، وافتقار الطبقات الاجتماعية الدنيا للتأمينات الصحية أو الضمان الاجتماعي، والاستفادة من شبكات الأمان الاجتماعي. وفي ظل جائحة كورونا فقد ارتفعت معدلات البطالة في المملكة بنسب كبيرة خلال عامي 2020 و 2021م، لتصل الى نحو (25 %) و (23.5 %) على الترتيب، كما زادت نسبة الفقر المطلق الى نحو (15.7 %)، والذي يشير إلى عدم القدرة على القدرة على إشباع الحاجات البيولوجية الأساسية للأسرة كالأكل والملبس والمسكن والتعليم والصحة والنقل (دائرة الإحصاءات العامة، 2021).

وحول معدلات الجريمة في الأردن؛ فحسب التقرير الاحصائي الجنائي الصادر عن إدارة المعلومات الجنائية للفترة (2015–2020م) فقد تبين أن أعداد الجرائم تتجه نحو الارتفاع بشكل عام بالرغم من التباين في أعدادها خلال الفترة المذكورة، وقد بلغ المجموع العام للجرائم نحو (143120) جريمة، وقد كان للظروف الاقتصادية والاجتماعية المرافقة لجائحة كورونا أثراً واضحاً في انخفاض معدلات بعض الجرائم في المملكة مثل جرائم القتل العمد التي انخفضت بنسبة 18.2% عام 2020م مقارنة مع عام 2019، وكذلك وجود انخفاض في معدلات جنوح الأحداث في الأردن خلال عام 2020م ؛ ويعود ذلك إلى تطبيق الحظر الشامل والجزئي الذي حال دون تواجد الأحداث ممن هم أقل من عمر الثامنة عشر خارج منازلهم، خاصة في أوقات المساء، ومن جهة أخرى، أظهر التقرير ارتفاعاً في معدلات جرائم الانتحار بين الأحداث، حيث ارتكبت (21) جريمة في عام 2020 مقابل (16) جريمة عام 2019 (مديرية الأمن العام,2020).

وبناء عليه وفي ظل الحاجة الماسة لمنظومة قوية للحماية الاجتماعية للحد من الجريمة والفقر والبطالة في المجتمع الأردني، تكمن مشكلة الدراسة في الوقوف على دور منظومة الحماية الاجتماعية بُعيد الخصخصة في الوقاية من الجريمة والفقر والبطالة في المملكة الأردنية الهاشمية من وجهة نظر –موظفي صندوق المعونة الوطنية العاملين في الإدارة العامة في العاصمة عمان، ومن وجهة نظر المنتفعين من برنامج الدعم المقدم للعاملين بنظام المياومة "تكافل/2" في قطاع النقل بوظيفة "كنترول" في منطقة المدينة ضمن مناطق عمان الكبرى – من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

1) ما دور منظومة الحماية الاجتماعية بعيد الخصخصة في الوقاية من الجريمة في المملكة الأردنية الهاشمية من وجهة نظر عينتي الدراسة؟
2) ما دور منظومة الحماية الاجتماعية بعيد الخصخصة في الحد من الفقر والبطالة في المجتمع الأردني من وجهة نظر عينتي الدراسة؟
3) ما مستوى تطبيق العدالة الاجتماعية في برامج منظومة الحماية الاجتماعية في المجتمع الأردني من وجهة نظر عينتي الدراسة؟

أهمية الدراسة

تعدُّ دراسة دور منظومة الحماية الاجتماعية في الوقاية من الجريمة والفقر والبطالة في المملكة الأردنية الهاشمية من الدراسات التي لها أهميتها على المستويين النظري والتطبيقي والعملي، حيث تكمن أهمية الدراسة من خلال:

أولاً: الأهمية النظرية للدراسة

تتلخص الأهمية النظرية للدراسة فيما يلي:

1- تبرز أهمية الدراسة من خلال الموضوع الذي تبحث فيه؛ حيث أن الجريمة والفقر والبطالة لها تأثيرات سلبية بشكل مطلق على كافة أفراد ومؤسسات المجتمع الأردني، ولذلك كان الاهتمام بدراستها والعمل على الوقاية منها من أهم النتائج المتوقعة من برامج الحماية الاجتماعية.

2- إن دراسة دور منظومة الحماية الاجتماعية في الوقاية من الجريمة في المملكة الأردنية الهاشمية لموضوع له أهميته العلمية، لأنه سوف يوضح بشكل من التفصيل واقع دور منظومة الحماية الاجتماعية في الوقاية من الجريمة والفقر في المجتمع الأردني، وبالتالي يمكن الحكم على نجاح أو فشل برامج الحماية الاجتماعية بموضوعية.

3- إن التفسير العلمي لدور منظومة الحماية الاجتماعية هو أمر يستحق الدراسة والتوثيق؛ وذلك لوجود نقص كبير في هذه الدراسات، والبحوث المتعلقة بدور منظومة الحماية الاجتماعية بصفة عامة، وفي المجتمع الأردني بشكل خاص، حيث إن معظم الدراسات تناولت الحماية الاجتماعية وعلاقتها بمتغيرات أخرى، ولكن ربطها بالجريمة والفقر قليلة جداً، وعليه قد تسهم هذه الدراسة في إثراء المعرفة العلمية في هذا المجال.

ثانياً: الأهمية التطبيقية للدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة من الناحية التطبيقية في الآتي:

1) قد تساعد هذه الدراسة – بما تقدمه من تصور علمي عن واقع دور منظومة الحماية الاجتماعية في الوقاية من الجريمة والفقر – في معالجة مشكلات اجتماعية واقتصادية في المجتمع الأردني قد تكون على درجة كبيرة من الخطورة.
2) تنبع أهمية هذه الدراسة في جانبها التطبيقي من كونها محاولة لتزويد الجهات الرسمية في الأردن بمجموعة من النتائج التي من شأنها المساهمة في تقييم برامج الحماية الاجتماعية في الأردن ومدى كفاءتها بهدف التوصل الى منظومة حماية اجتماعية فاعلة في المجتمع.
3) ما ستسفر عنه الدراسة من توصيات، يعد وسيلة من وسائل رسم السياسات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة بمعالجة مشكلات الجريمة والفقر في المجتمع الأردني.
4) تعد الدراسة مرجعاً وقاعدة للبيانات التي تخدم الباحثين في المؤسسات التعليمية والبحثية المحلية والإقليمية كمنطلق لدراسات جديدة في مجالها.

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

أهداف الدراسة

تحاول الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

1) التعرف على دور منظومة الحماية الاجتماعية بعيد الخصخصة في الوقاية من الجريمة في المملكة الأردنية الهاشمية من وجهة نظر من وجهة نظر –موظفي صندوق المعونة الوطنية، ومن وجهة نظر المنتفعين من برنامج الدعم المقدم للعاملين بنظام المياومة "تكافل/2" في قطاع النقل بوظيفة "كنترول" في منطقة المدينة ضمن مناطق عمان الكبرى.
2) التعرف على دور منظومة الحماية الاجتماعية في الحد من الفقر والبطالة في المجتمع الأردني من وجهة نظر –موظفي صندوق المعونة الوطنية، ومن وجهة نظر المنتفعين من برنامج الدعم المقدم للعاملين بنظام المياومة "تكافل/2" في قطاع النقل بوظيفة "كنترول" في منطقة المدينة ضمن مناطق عمان الكبرى.
3) التعرف على مستوى تطبيق العدالة الاجتماعية في برامج منظومة الحماية الاجتماعية في المجتمع الأردني من وجهة نظر –موظفي صندوق المعونة الوطنية، ومن وجهة نظر المنتفعين من برنامج الدعم المقدم للعاملين بنظام المياومة "تكافل/2" في قطاع النقل بوظيفة "كنترول" في منطقة المدينة ضمن مناطق عمان الكبرى.

مصطلحات ومفاهيم الدراسة الإجرائية

تتبنى الدراسة المصطلحات والمفاهيم الإجرائية التالية:

منظومة الحماية الاجتماعية:

تعرف منظومة الحماية الاجتماعية مجموع السياسات والاستراتيجيات التي تساعد الأفراد والأسر والمؤسسات في حماية أنفسهم ومصالحهم الاقتصادية من الصدمات والمخاطر (غانم، 2021)، والتي تتضمن التزام الدولة قانونياً بتطبيق واجباتها لتلبية الحد الأدنى من احتياجات المواطنين (Kaseem, 2020)، وتشير أيضاً للدلالة على المبادرات التي يطلقها القطاع العام أو الخاص، والتي من شأنها تقديم الخدمات والمعونات بهدف الحد والوقاية من الآثار السلبية للمشكلات التي تواجه الأفراد وتكون موجهة الى أفراد المجتمع المهمشين والأسر غير المقتدرة، وتشتمل على الحماية من تبعات انعدام الدخل أو عدم كفايته، والمرض، والإعاقة، والبطالة، وإصابات العمل، والشيخوخة، ووفاة المعيل، كما تشمل الرعاية الصحية، فالحماية الاجتماعية هي عنصر أساسي في العقد الاجتماعي الذي تلتزم بمقتضاه الدولة قانونياً باحترام واجباتها اتجاه مواطنيها (نجيب,2006). وتعرف أيضاً: الجهود والسياسات التي تعمل على تحقيق حياة لائقة للإنسان في مجتمعه وتفادي حاجز الاستبعاد الاجتماعي والتهميش، فيتم ذلك عن طريق تمكين الفقراء وزيادة قدراتهم للانخراط في التنمية الاجتماعية (هاشم,2017).

وتعرف إجرائيا في هذه الدراسة بأنها التأثيرات المباشرة للسياسات والإجراءات والتدابير التي اتبعتها الحكومة والمؤسسات العامة والخاصة في المجتمع الأردني؛ والهادفة إلى استقرار الوضع الاقتصادي، وإحداث تصحيحات هيكلية لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية لصالح أفراد المجتمع، ويتم قياسها كمياً بالمتوسط الحسابي لدرجات أفراد عينتي الدراسة على المحور الخاص في أداة الدراسة والمعد لذلك.

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الجريمة:

عرفت الجريمة "بأنها النشاط أو الفعل السلبي الذي يخرج عن القانون والأخلاق والقيم المتعارف عليها في المجتمع"(الحسن، 2008) وعرفت أيضا بأنها" فعل مقصود يخرق القانون الجزائي وتعاقب عليه الدولة (الوريكات، 2014)، وعرفت الجريمة بأنها " كل سلوك مضاد للمجتمع، أو كل فعل يتنافى مع روح المجتمع ومبادئه الاجتماعية" وقد عرف "دوركايم" الجريمة بأنها "الفعل الذي يقع مخالفا للشعور الاجتماعي" فالجريمة هي نتيجة لعدم التزام الأفراد بقيم المجتمع، ومبادئه، ومعاييره التي تعبر عن التماسك والتضامن الاجتماعي (الجميلي، 2015) .

وتعرف الجريمة إجرائيا: بأنها أي فعل مقصود يتنافى مع قانون العقوبات الأردني، وكنتيجة للضغوط التي تفرضها التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في المجتمع الأردني، ويتم الوقاية منها من خلال منظومة الحماية الاجتماعية في الأردن، ويتم قياسها كمياً بالمتوسط الحسابي لدرجات أفراد عينتي الدراسة على المحور الخاص في أداة الدراسة والمعد لذلك.

الخصخصة:

تعرف الخصخصة بأنها عملية التحويل الكلي أو الجزئي للمؤسسات أو الشركات التي تمتلكها أو تمثلها الدولة من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وقد يقتصر التحويل على إدارة القطاع الخاص للمؤسسات العامة، أو يمتد للتحويل الكلي لملكية المؤسسات إلى القطاع الخاص (العساف، 2010). وتعرف الخصخصة بأنها عملية انتقال كلي أو جزئي لمؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص سعيا لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. وللخصخصة عدة مترادفات، منها: التخاصية، الإصلاحات الهيكلية، التخصيص، والخوصصة، وظهر مصطلح الخصخصة (Privatization) في الدراسات الأجنبية أول مرة عام 1983م (القضاة، 2006).

وتعرف الخصخصة إجرائيا بأنها عمليات التحول من ملكية الحكومة للمؤسسات والشركات العامة في الأردن بشكل كلي أو جزئي الى القطاع الخاص، والتي نجم عنها جملة من التأثيرات السلبية، والتي منها فقدان الكثير من أفراد المجتمع الأردني لأعمالهم، والاستغناء والإحالة على التقاعد لكثير من الموظفين، وكذلك تخفيض الأجور المدفوعة للعاملين على رأس عملهم، وهذا بالطبع له انعكاسات كبيرة على زيادة الجريمة والفقر والبطالة في المجتمع الأردني.

الفقر:

يشير مفهوم الفقر إلى غياب ملكية الأفراد للموارد أو عدم توفر الثروة المادية وغير المادية، وعدم القدرة على إشباع الحاجات البيولوجية للأفراد كالأكل والملبس والمسكن بصورة كلية أو جزئية (عاطف غيث، 1997)، ويعرف الفقر بأنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة وإلى غياب أو عدم ملكية الأصول أو حيازة الموارد (البنك الدولي، 2010). ويعرف الفقر بأنه عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة يمثل الحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع ما من المجتمعات (عبد القادر، 2002). والفقر يتخذ أشكالا متنوعة تتضمن انعدام أو قلة الدخل، والموارد الكافية لضمان رفاهية الأفراد وتحقيق مستوى معيشي مناسب.

ويعرف الفقر إجرائياً بأنه حالة من الحرمان النسبي لبعض الأفراد في المجتمع الأردني، والتي تقاس من خلال تدني الحالة الاقتصادية والمستوى التعليمي والصحي وطبيعة المسكن لهم.

البطالة:

تعرف البطالة بأنها التوقف الإجباري أو الاختياري لجزء من القوى البشرية العاملة في مجتمع ما، بالرغم من وجود الرغبة والقدرة في العمل والإنتاج" (الشخاترة، 2009). وتعرف الحكومة الأمريكية الشخص العاطل عن العمل بأنه "الشخص الذي لا يتوفر له عمل يقوم به لمدة أربعة أسابيع وفي نفس الوقت يبحث عنه في همّة ونشاط وهو قادر على اداءه حال توفره" موثق في (داود، 2014). وتعتبر البطالة مشكلة اجتماعية يشعر الفرد المتعطل عن العمل بأنه عاله وعبئ ثقيل على المجتمع، والبطالة ظاهرة اقتصادية واجتماعية ترجع إلى عدة أسباب أهمها سوء التنظيم الاقتصادي في المجتمع والذي تؤدي إلى الركود الاقتصادي، والبطالة غالباً ما تقود إلى العنف والجريمة، فعندما لا يجد العاطل عن العمل عملاً يعتمد عليه في حياته؛ فإن ذلك يؤدي إلى غضبه وحقده على المجتمع ويصبح مستعداً للانتقام عن طريق القيام بأعمال إجرامية.

أما إجرائياً، فتعرف البطالة بأنها عدم توفر فرص العمل للقادرين على أدائها والراغبين فيها والباحثين عنها في المجتمع الأردني، وما يترتب على البطالة من آثار اقتصادية واجتماعية ونفسية سلبية على الفرد والمجتمع.

الإطار النظري

تتبني الدراسة الحالية بعض النظريات الاجتماعية التي يمكن من خلالها تفسير دور منظومة الحماية الاجتماعية في المجتمع للوقاية من الجريمة والفقر في المجتمع الأردني، ووفقا للنظرية البنائية الوظيفية التي تعتبر المجتمع عبارة عن نسقا عاما يشمل مجموعة من الأنساق الاجتماعية والثقافية الفرعية، فإنه يمكن اعتبار منظومة الحماية الاجتماعية كأحد الأنساق أو الأجزاء الفرعية في المجتمع، حيث يرى أنصار هذه النظرية ان الأنساق ترتبط وظيفياً بطبيعة الأفعال الاجتماعية التي تكرس من أجل خدمة النسق العام وديمومته، كما أن عملية اتمام هذه الأعمال تتطلب درجة عالية لترابط المشاعر والقيم والأخلاقيات المشتركة التي تحدث نوعا من التضامن الاجتماعي، ويركز منظري هذه النظرية على ضرورة الاهتمام بالثقافة باعتبارها المادة الروحية والعقلية التي ترتبط بالنظم ارتباطاً شديداً.

وترى النظرية البنائية الوظيفية أن لكل نسق أو جزء من أجزاء البناء الاجتماعي وظيفة هامة يؤديها ويسعى من خلالها تحقيق احتياجات النسق العام، فهي تنظر للمجتمع على أنه نسق ذو أجزاء مترابطة وظيفيا، فالمشكلات تحدث عندما يتخلف أحد الأجزاء عن القيام بعمله (الوريكات،2014).

وتأسيسا على ذلك؛ فيمكن تفسير الجريمة من خلال الربط بين الأوضاع الاقتصادية السائدة وبين السلوك الإجرامي، فالعوامل الاقتصادية السيئة تمثل عاملا مباشراً في دفع الأفراد إلى السلوك الإجرامي، كما أن الفقر الذي يصيب الأسرة يكون سبباً مباشراً في دفع أفراد الأسر نحو الجريمة، ووفقاً لهذه النظرية فإن نجاح أو فشل دور منظومة الحماية الاجتماعية كنسق فرعي في المجتمع؛ يتحدد بمدى قدرتها على وقاية المجتمع من العوامل المؤدية لارتكاب الجريمة في المجتمع، وكذلك الحال بالنسبة لدورها في خفض نسبة الفقر ومعدلات البطالة في المجتمع.

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

نظرية الأنومي "اللامعيارية"

تعد نظرية الأنومي من النظريات الأساسية التي يمكن أن تساهم في التفسير النظري لهذه الدراسة، كان أول ظهور لمصطلح الأنومي في القرن السادس عشر، إلا أن استخدامه في العلوم الاجتماعية كان على عالم الاجتماع إميل دوركايم Durkheim (1917–1858)، والعالم ميرتون Merton (1964) للإشارة إلى حالة الفوضى الاجتماعية التي تصاحب الانهيار في القيم والقواعد الأخلاقية والقوانين في المجتمع.

ويفسر دوركايم الجريمة من خلال المفاهيم التي يتبناها عن طبيعة العلاقات بين الأفراد والمجتمع، والبناء الاجتماعي، وتقسيم العمل الاجتماعي. فالمجتمعات عندما تتطور تزداد الحاجة فيها الى تقسيم العمل، ويزداد نظامها تعقيداً، وهذا الوضع من شأنه أن يزيد من عدم التجانس بين أفكار أفراد المجتمع، ويقلل من قدرتهم على تحقيق التضامن وخلق اتصالات إيجابية بينهم (Dietrich & Hofer, 2015).

ويري ميرتون أن الأنومي حالة اجتماعية تظهر من خلال التناقض والصراع بين الأهداف التي يحددها المجتمع، والوسائل التي يقررها لتحقيق هذه الأهداف. وتظهر الجرائم بأنواعها المختلفة بسبب ضعف المعايير الاجتماعية أو غيابها أو عدم وضوحها التي تضبط السلوك الاجتماعي (معتوق، 2014).

ويعتبر ميرتون الأنومي بأنها نتيجة للتناقضات بين الأهداف التي يحددها البناء الثقافي للمجتمع وبين ما يقره من أساليب للوصول إلى تلك الأهداف، وبالتالي كلما كان هناك توازن بين العنصرين تنعدم أو تقل معدلات الجريمة في المجتمع وبقدر ما يتخلخل ذلك التوازن بقدر ما ينتشر السلوك الاجرامي بين أفراد المجتمع (Gennazo, & Ronald , 1994).

ويمكن القول بأن الفكرة الرئيسة لدى ميرتون تكمن في ممارسة البناء الاجتماعي والثقافي ضغوطاً على بعض الأفراد في المجتمع لتحقيق أهدافهم، مما يجعل من بعضهم يلجأ لممارسة سلوك إجرامي لتحقيق هذه الأهداف، ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن المبدأ الذي تتبناه نظرية الأنومي لدراسة السلوك الإجرامي يختلف عن بقية المبادئ والاتجاهات النظرية الأخرى التي تربط بين السلوك الإجرامي وبعض المتغيرات المحددة، ولذا تعد نظرية الأنومي أكثر عمومية ومناسبة لتفسير الجرائم في المجتمع.

نظرية الضغوط العامة

يعد عالم الاجتماع الأمريكي روبرت أجنيو (Robert Agnew) (1953) من مؤسسي هذه النظرية، **وقد** ركز في هذه نظرية على مستوى الفرد داخل البيئة الاجتماعية التي يتعامل معها، وهو يحدد المصادر الرئيسية التي تسبب الضغط على الأفراد وتدفعهم لارتكاب الجريمة، وهي: (Agnew, 1992)

1) الفشل في تحقيق الأهداف ذات القيمة الإيجابية: حيث يهدف الإنسان في حياته إلى تحقيق العديد من الأهداف التي يستمدها من مجتمعه وما فيه من القيم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وغيرها، ومن خلال هذه القيم يستطيع الإنسان التمييز بين القيم الإيجابية التي يجب أن يتمثلها ويتبناها والقيم السلبية التي يجب تجنبها، فإذا لم يستطع الفرد تحقيق الأهداف الإيجابية التي يطمح إليها فإنه يتعرض إلى أنماط معينة من الضغوط توضحها النظرية على النحو التالي:

– الضغوط التي تحدث نتيجة التناقض بين تطلعات الفرد وواقعه الفعلي: فالفرد يتطلع إلى الحصول على المكانة الاجتماعية المرموقة والثروة وكذلك التميز بالذكاء والقدرات البدنية وغيرها من الصفات الإيجابية، حصول تناقض بين ما يتطلع له المرء وبين واقعه سيشكل له ضغطاً نفسياً.

– الضغوط التي تحدث نتيجة التناقض بين توقعات الفرد وآماله التي يطمح إليها في حاضره ومستقبله وبين المنجزات التي استطاع تحقيقها على أرض الواقع، مما يؤدي إلى ظهور أنواع متعددة من الضغوط النفسية التي تؤثر في اتجاهات الأفراد وسلوكياتهم.

– الضغوط التي تنتج بسبب التناقض بين ما يعتبره الفرد أن من العدل والإنصاف الحصول عليه، وبين ما يحصلون عليه في الحقيقة، والذي يؤدي إلى الشعور بالظلم وبالتالي الشعور بالضغط النفسي الذي يؤثر على الفرد بشكل سلبي واضح.

2) عدم وجود المحفزات ذات القيمة الإيجابية، ذلك أن الفرد يتأثر بالبيئة المحيطة به فيستمد منها قيمه وأفكاره، وهي التي تشكل الضوابط التي توجه سلوكياته، فإذا فقد الفرد المحفزات الإيجابية فلا بد أن يسير في طريق الانحراف والجريمة.

3) التعرض للمحفزات ذات القيمة السلبية، والتي تسبب التوتر والضغط للفرد فيلجأ إلى التخفيف من هذا التوتر إلى السلوكيات المنحرفة كالغضب والمشاعر السلبية نحو الآخرين، والتي يمكن أن تتطور لتصل إلى أعمال إجرامية.

وحسب مبادئ نظرية الضغوط العامة فإن الضغط النفسي والتوتر قابل للحدوث لدى جميع فئات المجتمع وطبقاته، ولا تقتصر على فئة دون أخرى، إلا أن الأفراد يختلفون فيما بينهم في التفاعل مع الضغوط النفسية والتوترات التي يتعرضون لها، فمنهم من يمتثل لقيم المجتمع وضوابطه ومعاييره فيعمل على كبح جماح هذه الضغوط، ومنهم من يتجه إلى السلوكيات الإجرامية وإثارة المشكلات، خاصة إذا كان لديه بعض السمات الشخصية التي تدفعه إلى الإجرام، بالإضافة على وجود عوامل أخرى كالبيئة الإجرامية والتفكك الاجتماعي وغيرها.

ووفقاً لهذه النظرية فيمكن القول بأن الضغوط النفسية والتوترات التي يعاني منها أفراد المجتمع نتيجة عدم قدرة برامج الحماية الاجتماعية على تحقيق الحد الأدنى للحياة الكريمة للأفراد في المجتمع الأردني تفسر ارتكابهم للجريمة.

الدراسات السابقة وذات الصلة

تم في هذه الدراسة الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة التي بحثت في المتغيرات الخاصة بها، ومن خلال ذلك فقد اتضح أن هناك نقص في الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة على المستوى التحليلي السوسيولوجي، وقد تم قدر الإمكان عرض هذه الدراسات بمنظور الدراسات الاجتماعية، ونظراً لقلة الدراسات التي بحثت بموضوع الدراسة، قد عمدت الدراسة استعراض الدراسات التي بحثت بشكل مباشر في موضوع الدراسة والدراسات ذات الصلة، وتم عرض الدراسات العربية ومن ثم الأجنبية، وتم تسلسل عرض هذه الدراسات حسب تاريخ نشرها، من الأحدث إلى الأقدم، وبالشكل التالي:

الدراسات العربية:

دراسة سالم (2021) " سياسة الحماية الاجتماعية في الأردن ما بين الإطار النظري والتطبيق العملي"، هدفت الدراسة التعرف على مدى تطبيق سياسة الحماية الاجتماعية في الأردن، استخدمت الدراسة منهج مراجعة الدراسات والأوراق والأبحاث المنشورة عالميا ومحلياً حول الحماية الاجتماعية بالإضافة إلى تنفيذ أربع جلسات نقاش في محافظات (عجلون والمفرق والزرقاء وعمان) شملت عدداً من المستفيدين وعدداً من اللاجئين السوريين، بالإضافة إلى تنفيذ مقابلات من المتخصصين والخبراء في الحماية الاجتماعية من

المنظمات الدولية مثل منظمة اوكسفام ومنظمة كير العالمية، وكانت أهم نتائج الدراسة أن هذه السياسات كانت فاعلة في خدمة المجتمع خاصة في ظل الأزمة الأخيرة لفيروس كورونا المستجد.

كما تناولت دراسة المعايطة (2021) " مؤشرات الرابط الاجتماعي عند هيرشي وعلاقته بالحد من الجريمة في المجتمع الاردني"، هدفت الدراسة التعرف على مدى توافق مؤشرات الرابط الاجتماعي في نظرية هيرشي (الضبط الاجتماعي) في الحد من الجريمة في المجتمع الأردني، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام أداة الاستبانة وتم تطبيقها على (472) عضو هيئة تدريس من ثلاث جامعات حكومية (الأردنية، مؤتة، اليرموك)، ومن أهم نتائج الدراسة أنها كانت داعمة لافتراضات نظرية هيرشي في أهمية الروابط الاجتماعية في الوقاية من الجريمة، وأهم وأوصت الدراسة بأهمية تعزيز ودعم مستوى الروابط الاجتماعية بين الأفراد لزيادة ارتباطهم ومشاركتهم بالقيم السائدة في المجتمع الاردني.

دراسة الحموري (2017) بعنوان "برامج التصحيح والتحول الاقتصادي وأثرها في تحقيق التنمية الإقليمية في الأردن"، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الآثار المالية والتنموية لبرامج التصحيح الاقتصادي المطبقة في الأردن، ومدى انعكاسها على الأهداف التنموية لأقاليم المملكة، ونظراً لطبيعة مشكلة الدراسة ومحدداتها فقد اعتمدت الدراسة على تحليل البيانات المتوفرة، واستخدام أسلوب الإحصاء الوصفي التحليلي، واستخدم المنهج المقارن لتتبع التغيرات في برامج التصحيح الاقتصادي خلال فترة ما قبل وبعد برامج التصحيح والتحول الاقتصادي والمقارنة بين الأقاليم في الأردن. أظهرت نتائج هذه الدراسة أن برامج التصحيح الاقتصادي كانت موجهة نحو المستوى الوطني ولم توجه نحو إقليم معين رغم التباين الموجود بين أقاليم المملكة وخصوصية كل إقليم من حيث موارده وعدد سكانه، ومن جهة أخرى فقد أظهرت هذه الدراسة أن بعض برامج التصحيح الاقتصادي قد حققت نتائج إيجابية في بعض مشاكل السكان في بعض الأقاليم ولكنها لم تنجح في الحد في التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الأقاليم.

وأجرى سليم (2014) دراسة هدفت التعرف على دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في تدعيم الحماية الاجتماعية للفقراء في الريف. أظهرت نتائجها أن الصندوق ساهم في التخفيف من مشكلة البطالة بين الشباب، وساهم في توفير كثير من فرص العمل لهم، وساهم في نشر ثقافة العمل الحر وتحسين المستوى الاجتماعي للمستفيدين من برامجه.

أما دراسة **عثمان وعرفان (2012)** فقد هدفت إلى تحديد دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني المجتمع العُماني. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي باستخدام المسح الاجتماعي لأعضاء مجالس الادارة في منظمات المجتمع المدني بمحافظة مسقط باستخدام أسلوب المقابلة. وبينت نتائج الدراسة أن دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني المجتمع العُماني جاءت بدرجة مرتفعة، وأن منظمات المجتمع المدني تواجه بعض من المعوقات التي تحول دون تحقيق أهدافها ومنها: معوقات متعلقة بأهداف المنظمة، منها ما يتعلق بالهيكل الاداري والتنظيمي، التمويل والموارد المالية، لوائح ونظم العمل، برامج المنظمة، التنسيق والتدريب. أوصت الدراسة باقتراح الآليات المناسبة والفعالة لواجهة المعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في المجتمع العماني.

قام الطويل (2012) بدراسة هدفت إلى التعرف على العلاقة القائمة ما بين العنف في المجتمع والقوانين ومؤسسات الحماية الاجتماعية والضغوط الاجتماعية والاقتصادية، حيث تكونت عينة الدراسة من (486) طالبا وطالبة من جامعة الحسين بن طلال في المملكة الأردنية الهاشمية ، وتوصلت نتائج الدراسة الى أن عوامل الحماية الاجتماعية ترتبط عكسياً مع العنف في المجتمع، وكذلك

الضغوط العامة الاجتماعية والاقتصادية والقوانين، ومن أهم توصيات الدراسة: تطبيق القوانين الرادعة على كل من يقوم بممارسة العنف بكافة أشكاله، والحد من السلطة العشائرية كونها تقوم بحماية العديد من الأشخاص الذين يساهمون في نشر العنف في المجتمع.

الدراسات الأجنبية

دراسة سنج (**Singh,2010**) هدفت على تحديد الفاعلية التنظيمية لمجموعة مختارة من السكان في الهند، وبيان العلاقة بين مجموعة من العوامل المستقلة والمتمثلة في التركيز على رضا السكان، جودة تقديم الخدمة، جودة البرامج ، المرونة التنظيمية، الاستقلالية في العمل، تفويض الصلاحيات، الاتصالات الداخلية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات، وعلاقة هذه العوامل بالفاعلية التنظيمية. استخدمت الدراسة البيانات النوعية والكمية لتحديد العلاقة بين هذه المتغيرات. وأظهرت نتائج الدراسة أن رضا السكان يعتبران من المحركات الأساسية للفاعلية التنظيمية، وهناك علاقة قوية جداً بين جودة البرامج المقدمة ورضا السكان.

أجرى **تريفر وروجير** (Trevor and Roger, 2015) دراسة هدفت الدراسة الى التعرف على دور شبكات الأمان الاجتماعي والضمان الاجتماعي في التخفيف من حدة الفقر. أوضحت نتائج الدراسة أن التمويل وإدارة سياسة اجتماعية قد تعتمد على شبكات الأمان الاجتماعي والتي ساعدت الفئات الضعيفة والفقيرة لمواجهة أزماتهم ومشكلاتهم ووقايتهم من الانحرافات السلوكية أو أن يكونوا ضحايا للجريمة.

الإجراءات المنهجية للدراسة

يتناول هذا الجزء من الدراسة مجمل الإجراءات المنهجية المتبعة لتحقيق أهداف الدراسة، حيث يتضمن نوع الدراسة ومنهجيتها، ووصفاً لمجتمع الدراسة وعينتها وخصائصها، وكذلك عرضاً لأداة جمع بيانات الدراسة، والتحقق من صدقها وثباتها، وأخيراً عرضاً لأساليب التحليل الاحصائي المستخدمة في تحليل البيانات.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بأسلوبه المسحي لتحقيق أهدافها، حيث تم استخدام منهج المسح الاجتماعي للحصول على البيانات الميدانية من عينة الدراسة المستهدفة، وتحليلها باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي. وتضمنت منهجية الدراسة الاعتماد على المصادر المكتبية للحصول على الأدبيات المرجعية والدراسات السابقة لبناء الإطار النظري للدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها:

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة المستهدف من مجتمعين متآلفين، حيث تكون المجتمع الأول من موظفي صندوق المعونة الوطنية العاملين في الإدارة العامة في العاصمة عمان، والبالغ عددهم الإجمالي نحو (70) موظفاً وموظفةً (وزارة التنمية الاجتماعية، 2022). أما العينة الثانية فقد تكونت من المنتفعين من برنامج الدعم المقدم للعاملين بنظام المياومة "تكافل/2" في قطاع النقل بوظيفة تنظيم العمل داخل الحافلات المتوسطة والكبيرة من تنظيم وتحميل وتنزيل الركاب وتحديد أماكن التوقف وجمع الأجرة من الركاب والمتعارف عليهم "كنترول" في منطقة المدينة ضمن مناطق عمان الكبرى والبالغ عددهم الإجمالي نحو (50) "كنترول" (وزارة التنمية الاجتماعية، 2022).

عينة الدراسة: استخدمت الدراسة لاختيار عينة الدراسة أسلوب المسح الكلي لعناصر مجتمعي الدراسة، حيث تم أولا تطبيق أداة الدراسة على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة الأساسية الأولى مكونة من (15) موظفاً وموظفة من موظفي صندوق المعونة الوطنية، وكذلك تطبيق أداة الدراسة على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة الأساسية الثانية مكونة من (12) كنترول باص بهدف التحقق من خصائص الصدق والثبات لأداة الدراسة. وبعد التأكد من صلاحية أداة الدراسة للتطبيق من حيث تحقيق الأداة المطبقة على العينتين الاستطلاعيتين لمعياري الصدق والثبات، تم تطبيق أداة الدراسة على باقي الموظفين العاملين في صندوق المعونة الوطنية في الإدارة العامة في العاصمة والمتواجدين على رأس عملهم خلال فترة التطبيق، وكذلك تطبيق أداة الدراسة على (36) "كنترول" باص ممن كانوا على راس عملهم خلال فترة التطبيق والتي استمرت لمدة (4) أسابيع أثناء الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2022/2021م. وبعد الانتهاء من عملية التطبيق تم استرجاع (52) استبانة من الاستبانات التي تم تطبيقها على عينة الموظفين، وبعد إجراء مراجعة وتدقيق للبيانات الواردة فيها تم استبعاد (4) منها من التحليل الإحصائي وذلك لعدم اكتمال البيانات فيها، وبذلك يكون حجم العينة النهائية من الموظفين العاملين في صندوق المعونة الوطنية نحو (48) موظف وموظفة تمثل ما نسبته (68.57 %) من المجتمع الإحصائي المستهدف من الموظفين. وكذلك تم استرجاع (35) استبانة من أفراد المجتمع الثاني المستهدف، وبعد إجراء مراجعه وتدقيق للبيانات الواردة فيها تم استبعاد استبانتان من التحليل الإحصائي وذلك لعدم اكتمال البيانات فيها، وبذلك يكون حجم العينة النهائية من (33) كنترول تمثل ما نسبته (64.5 %) من المجتمع الإحصائي المستهدف الثاني.

وفيما يلي التوزيع النسبي لخصائص أفراد عينة الدراسة من موظفي صندوق المعونة الوطنية العاملين في الإدارة العامة في العاصمة عمان وفقاً لمتغيراتهم الديموغرافية في الجدول (1).

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

جدول (1)

الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة من موظفي صندوق المعونة الوطنية

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية (%)
النوع الاجتماعي	**ذكر**	21	43.75
	أنثى	27	56.25
	المجموع	48	100
العمر "سنة"	**30-21**	7	14.58
	40 – 31	18	37.50
	50 – 41	10	20.83
	51 فأكثر	13	27.08
	المجموع	48	100
المستوى التعليمي	**ثانوي**	9	18.75
	دبلوم كلية مجتمع	9	18.75
	بكالوريوس	24	50.00
	دراسات عليا	6	12.50
	المجموع	48	100
السكن الحالي	**مدينة**	38	79.17
	قرية	10	20.83
	مخيم	0	0.00
	المجموع	48	100
الحالة الاجتماعية	**أعزب**	13	27.08
	متزوج	35	72.92
	أرمل	0	0.00
	مطلق	0	0.00
	المجموع	48	100
عدد سنوات الخبرة	**أقل من 5 سنوات**	8	16.67
	5 – 10 سنوات	21	43.75
	11 سنة وأكثر	19	39.58
	المجموع	48	100

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

كما يوضح الجدول (1) التوزيع النسبي لخصائص أفراد عينة الدراسة من أفراد مجتمع الدراسة الثاني "كنترول" وفقاً لمتغيراتهم الشخصية والنوعية في الجدول (2).

جدول (2)

الخصائص الشخصية والنوعية من أفراد مجتمع الدراسة الثانية "كنترول"

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
العمر "سنة"	20 وأقل	8	24.24
	30 – 21	11	33.33
	40 – 31	9	27.27
	41 فأكثر	5	15.15
	المجموع	33	100
المستوى التعليمي	ثانوي فما دون	16	48.48
	دبلوم كلية مجتمع	7	21.21
	بكالوريوس	10	30.30
	المجموع	33	100
السكن الحالي	مدينة	20	60.61
	قرية	7	21.21
	مخيم	6	18.18
	المجموع	33	100
الحالة الاجتماعية	أعزب	16	48.48
	متزوج	12	36.36
	أرمل	0	0.00
	مطلق	5	15.15
	المجموع	33	100

أداة الدراسة

استخدمت أداة الاستبيان كأداة رئيسة لجمع بيانات الدراسة، باعتبارها ملائمة لتحقيق أهداف الدراسة، والإجابة عن أسئلتها، وقد تم الاعتماد على الأسس العلمية لتطوير الأداة وإخضاعها لاختبارات الصدق والثبات وفقاً للإجراءات التالية:

أداة الدراسة:

تم تطوير أداة الاستبيان انطلاقا من موضوع الدراسة وأهدافها، وبعد الاطلاع على الدراسات السابقة وذات الصلة بموضوعها، بالإضافة إلى الاستفادة من آراء المختصين في موضوعها، وقد تكون الاستبيان من الأجزاء والمحاور الرئيسة التالية:

الجزء الأول: البيانات الأولية لعينتي الدراسة من موظفي صندوق المعونة الوطنية العاملين في الإدارة العامة في العاصمة عمان، ومن المنتفعين من برنامج الدعم المقدم للعاملين بنظام المياومة "تكافل/2" في قطاع النقل للعاملين بوظيفة "كنترول".

الجزء الثاني: ويشمل على (25) فقرة، ويشمل هذا الجزء على المحاور الفرعية التالية:

1- المحور الأول: ويهدف إلى قياس " دور منظومة الحماية الاجتماعية بُعيد الخصخصة في الوقاية من الجريمة "، واشتمل هذا المحور على (9) فقرات.
2- المحور الثاني: ويهدف إلى قياس " مستوى تطبيق العدالة الاجتماعية في برامج منظومة الحماية الاجتماعية "، واشتمل هذا المحور على (7) فقرات.
3- المحور الثالث: " ويهدف إلى قياس " دور منظومة الحماية الاجتماعية في الحد من الفقر والبطالة"، واشتمل هذا المحور على (9) فقرات.

صدق وثبات أداة الدراسة

صدق المحتوى: للتحقق من صدق المحتوى أو الصدق الظاهري لأداة الدراسة؛ تم عرض الاستبيان بصورته الأولية على (9) من المحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية من المتخصصين في العلوم الاجتماعية من جامعة مؤتة والجامعة الأردنية وجامعة عجلون الوطنية، وذلك لتحديد مدى شمولية الفقرات في المحاور، وتحديد صلاحية كل محور لقياس ما وضع لأجله، ومدى ملائمة الفقرات والمحاور للتطبيق. واستناداً إلى الملاحظات التي أبداها المحكمون، تم إجراء التعديلات المطلوب على أداة الدراسة، والتي تم الاتفاق عليها من قبل (80) % من المحكمين، حيث تم تعديل صياغة بعض الفقرات، وإضافة فقرة واحدة للمحور الثالث.

الاتساق الداخلي لأداة الدراسة: للتحقق من الاتساق الداخلي لفقرات محاور أداة الدراسة؛ تم تطبيق الاستبيان على العينة الاستطلاعية المكونة من (15) موظف من أفراد المجتمع الأول، ومن (12) كنترول من أفراد المجتمع الأول، طلب منهم الإجابة على فقرات الاستبيان، وبعد استعادتها تم التحقق من الاتساق الداخلي للأداة؛ وذلك بحساب معامل الارتباط Pearson بين الفقرات في كل محور والدرجة الكلية له.

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

جدول (3)

معاملات الارتباط بين فقرات محاور أداة الدراسة والدرجة الكلية للمحاور

المحور	رقم الفقرة	الموظفين معامل الارتباط	كونترول معامل الارتباط	رقم الفقرة	الموظفين معامل الارتباط	كونترول معامل الارتباط
المحور الأول	1	**0.55	**0.68	6	**0.64	**0.63
	2	**0.58	**0.65	7	**0.52	**0.66
	3	**0.47	**0.54	8	**0.50	**0.70
	4	**0.53	**0.73	9	**0.48	**0.53
	5	**0.60	**0.61	–	–	–
المحور الثاني	1	**0.52	**0.49	5	**0.44	**0.59
	2	**0.48	**0.57	6	**0.47	**0.54
	3	**0.67	**0.58	7	**0.65	**0.70
	4	**0.55	**0.71	–	–	–
المحور الثالث	1	**0.63	**0.67	6	**0.59	**0.42
	2	**0.64	**0.51	7	**0.48	**0.53
	3	**0.44	**0.56	8	**0.73	**0.47
	4	**0.40	**0.72	9	**0.51	**0.59
	5	**0.47	**0.70	–		

**** دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01).**

يتضح من النتائج في الجدول (3) أن معاملات الارتباط بين متوسط درجات كل فقرة من فقرات المحور الأول والمتعلق بقياس دور منظومة الحماية الاجتماعية بُعيد الخصخصة في الوقاية من الجريمة مع المتوسط العام لفقرات هذا المحور تتراوح بين (0.47 و 0.64) حسب إجابات عينة الدراسة من الموظفين، وتتراوح بين (0.53 –0.73) حسب إجابات عينة الدراسة من "الكنترول" وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، ويتضح كذلك أن معاملات الارتباط بين متوسط درجات كل فقرة من فقرات المحور الثاني والمتعلق بقياس تطبيق العدالة الاجتماعية في برامج منظومة الحماية الاجتماعية مع المتوسط العام لفقرات هذا المجال تتراوح بين (0.47 و 0.67) حسب إجابات عينة الدراسة من الموظفين، وتتراوح بين (0.49–0.71) حسب إجابات عينة الدراسة من "الكنترول" وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، ويتضح كذلك أن معاملات الارتباط بين متوسط درجات كل فقرة من فقرات المحور الثالث والأخير والمتعلق بدور منظومة الحماية الاجتماعية في الحد من الفقر والبطالة مع المتوسط العام لفقرات هذا المجال تتراوح بين (0.40 و 0.73) حسب إجابات عينة الدراسة من الموظفين، وتتراوح بين (0.42–0.72) حسب إجابات عينة

الدراسة من "الكنترول" وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01).

- ثبات أداة الدراسة:

استخدمت الدراسة للتحقق من الثبات لأداة الدراسة طريقة الاتساق الداخلي بين فقرات مجالات أداة الدراسة، حيث تعتمد هذه الطريقة على حساب معاملات الثبات باستخدام المعادلات الإحصائية المناسبة، ومن أكثر المقاييس المستخدمة لقياس الثبات معامل كرونباخ الفا ("a" Cronbach Alpha)، وبعد تطبيق هذا الاختبار على عينة الدراسة الاستطلاعية، فقد جاءت قيمة معاملات الثبات لمجالات أداة الدراسة وللأداة ككل، وكما هو مبين في الجدول (4)

جدول رقم (4)

معامل الثبات (كرونباخ الفا) لمجالات أداة الدراسة وللأداة ككل

المحاور	عدد الفقرات	الموظفين	الكنترول
		معامل الثبات (كرونباخ ألفا)	معامل الثبات (كرونباخ ألفا)
دور منظومة الحماية الاجتماعية بُعيد الخصخصة في الوقاية من الجريمة	9	**0.801**	**0.824**
مستوى تطبيق العدالة الاجتماعية في برامج منظومة الحماية الاجتماعية	7	**0.785**	**0.793**
دور منظومة الحماية الاجتماعية في الحد من الفقر والبطالة	9	**0.816**	**0.850**
الأداة ككل	25	**0.822**	**0.864**

يتضح من نتائج حساب ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل كرونباخ الفا ("a" Cronbach Alpha) في الجدول (8) أن أداة الدراسة قد حققت درجة مرتفعة من الثبات، فقد بلغ معامل الثبات الكلي للأداة (0.822) من وجهة نظر عينة الدراسة من الموظفين، وبلغ معامل الثبات الكلي للأداة (0.864) من وجهة نظر عينة الدراسة من "الكنترول"، وبينت النتائج تمتع أداة الدراسة بكافة محاورها بدرجة مرتفعة من الثبات، حيث تراوحت قيم معاملات الثبات على فقرات المحاور بين (0.785 – 0.816) من وجهة نظر عينة الدراسة من الموظفين . وتراوحت قيم معاملات الثبات بين (0.793 – 0.850) من وجهة نظر عينة الدراسة من "الكنترول" .

وبناءً على ما تقدم من نتائج الصدق والثبات وصدق المحكمين يتضح أن أداة الدراسة (الاستبيان) تتمتع بإمكانية تطبيقها والاعتماد عليها والوثوق من النتائج التي ستسفر عنها.

إجراءات الدراسة

تضمنت الدراسة الإجراءات التالية لتحقيق أهداف الدراسة:

(1) بناء أداة الدراسة بشكلها الأولي.

(2) حصر مجتمع وعينة الدراسة من موظفي صندوق المعونة الوطنية ومن المنتفعين من برنامج دعم عمال المياومة "تكافل" من العاملين في قطاع النقل "الكنترول".

(3) أخذ الموافقات الرسمية من الجهات الرسمية لتنفيذ وتطبيق أداة الدراسة على العينة المستهدفة.

(4) تطبيق أداة الدراسة بشكلها الأولي على العينيتين الاستطلاعيتين، والتحقق من صدق البناء وثبات أداة الدراسة.

(5) تطبيق أداة الدراسة بشكلها النهائي على العينتين الرئيسين والمكونة من (48) موظف تم اختيارهم من الموظفين العاملين في صندوق المعونة الوطنية، وكذلك من (31) كنترول من العاملين في قطاع النقل في منطقة المدينة ضمن مناطق عمان الكبرى.

(6) تفريغ البيانات وتخزينها على القرص الصلب للحاسب الآلي باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) "Statistical Package for social Science "SPSS.

(7) تحليل البيانات وعرضها في جداول وصفيه وتفسيرها ومناقشتها ووضع التوصيات.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تم تصنيف إجابات فقرات محاور الدراسة في الجزء الثاني من أداة الدراسة وفقاً لتدريج ليكرت الخماسي (Likert) وحدد بخمس إجابات حسب أوزانها رقمياً وحسب درجة الموافقة، وعلى النحو التالي:

المستوى	الدرجة
(موافق بشدة)	(5 درجات).
(موافق)	(4 درجات).
(محايد)	(3 درجات).
(غير موافق)	(درجتان).
(غير موافق بشدة)	(درجة واحدة).

والاعتماد على المقياس التالي لتحديد مستوى إجابات عينة الدراسة حيث يكون المستوى منخفضاً للمتوسطات الحسابية ضمن الفترة (1–2.33)، ويكون المستوى متوسطاً ضمن الفترة (2.34–3.67)، ويكون المستوى مرتفعاً ضمن الفترة (3.68–5.00).

وعالجت الدراسة البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية إحصائياً، باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS، حيث تم ترميز متغيرات الدراسة بطريقة واضحة، ثم إدخال البيانات إلى البرنامج.

وللإجابة عن أسئلة الدراسة، استخدمت الأساليب الإحصائية التالية:

1) مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية. ولمعرفة المتوسطات الحسابية، والمتوسط الحسابي العام للمحور، لمعرفة مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة على

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

كل فقرة من فقرات محاور أداة الدراسة، وتم حساب الانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات محاور أداة الدراسة لتحديد مدى الاتساق في الاجابة، فكلما كانت قيمة الانحراف المعياري للإجابات قريبة من الصفر دل ذلك على تركز الإجابات وانخفض تشتتها عن الوسط الحسابي.

2) استخدام اختبار ت (T-Test) .

عرض النتائج ومناقشتها

يتعرض هذا الجزء إلى الإجابة عن أسئلة الدراسة وفقاً لما أظهرته النتائج الإحصائية الوصفية والتحليلية، والتي تم التوصل إليها بعد تطبيق أداة الدراسة على أفراد عينتي الدراسة وعلى النحو التالي:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما دور منظومة الحماية الاجتماعية في الوقاية من الجريمة في المملكة الأردنية الهاشمية من وجهة نظر عينتي الدراسة؟

للإجابة عن السؤال الأول للدراسة تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى لإجابات عينة الدراسة على المحور الأول من الجزء الثاني لأداة الدراسة، علماً بأن هذا المجال قد تضمن على (9) فقرات، والجدول (5) يوضح هذه النتائج.

جدول رقم (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة نحو دور منظومة الحماية الاجتماعية في الوقاية من الجريمة

الرقم	الفقرة	"الموظفون"			"الكنترول"		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى حسب المتوسط	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى حسب المتوسط
1	تعد منظومة الحماية الاجتماعية من الممارسات الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها في الوقاية من الجريمة.	4.542	0.50	مرتفع	4.030	1.10	مرتفع
2	عملت منظومة الحماية الاجتماعية على تحقيق العدالة في توزيع مشاريع التنمية المستدامة في كافة محافظات المملكة.	4.375	0.57	مرتفع	3.849	1.12	مرتفع
3	تهتم منظومة الحماية الاجتماعية برأس المال البشري بهدف تقويم السلوك المنحرف.	4.042	0.82	مرتفع	3.758	1.09	مرتفع

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الرقم	الفقرة	"الموظفون"			"الكنترول"		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى حسب المتوسط	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى حسب المتوسط
4	تحمي منظومة الحماية الاجتماعية الأفراد من التقلبات الاقتصادية المفاجئة التي تؤثر في مستوى معيشتهم.	4.083	0.58	مرتفع	3.909	1.07	مرتفع
5	الافراد غير المنتفعين من منظومة الحماية الاجتماعية يتجهون الى السلوك الإجرامي لتوفير بعض من متطلبات الحياة الأساسية	3.542	1.01	متوسط	4.121	0.99	مرتفع
6	منظومة الحماية الاجتماعية تعالج بعض من السلوكيات الإجرامية في حياة الأفراد المنتفعين منها.	4.104	0.86	مرتفع	4.021	1.02	مرتفع
7	تعد منظومة الحماية الاجتماعية نوع من الاستثمار لتعزيز الموارد الاقتصادية لدى الافراد.	3.917	0.79	مرتفع	3.788	1.11	مرتفع
8	تعمل منظومة الحماية الاجتماعية على تأمين الدخل وتوفيره للأفراد للوقاية من ارتكاب الجريمة.	4.000	0.77	مرتفع	4.212	0.89	مرتفع
9	تساهم منظومة الحماية الاجتماعية في توفير التغطية الصحية الشاملة للأشخاص المحتاجين لها وابعادهم عن جرائم السرقة.	4.313	0.75	مرتفع	3.909	0.95	مرتفع
-	المتوسط الحسابي العام	4.116	0.44	مرتفع	3.951	0.82	مرتفع

من النتائج الموضحة في الجدول (5) يظهر أن المستوى العام لدور منظومة الحماية الاجتماعية في الوقاية من الجريمة في المملكة الأردنية الهاشمية من وجهة نظر عينتي الدراسة قد جاءت بمستوى مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (4.119) بانحراف معياري (0.44) من وجهة نظر عينة الدراسة من موظفي صندوق المعونة الوطنية العاملين في الإدارة العامة في العاصمة عمان، وبلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات عينة الدراسة من المنتفعين من برنامج الدعم المقدم للعاملين بنظام المياومة "تكافل/2" في قطاع النقل بوظيفة

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"كنترول" (3.951) بانحراف معياري (0.82)، أما على مستوى الفقرات فقد حققت (8) فقرات من أصل (9) فقرات على مستوى مرتفع تراوحت المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة من موظفي صندوق المعونة الوطنية عليها بين (3.917 – 4.542)، وحققت فقرة واحدة على مستوى إجابة متوسطة وهي الفقرة رقم (5)، أما متوسط إجابات عينة الدراسة من العاملين في قطاع النقل بوظيفة "كنترول" على الفقرات فقد جاءت بمستوى مرتفع على جميع الفقرات، وتراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (4.212–3.758). واتضح من النتائج في الجدول (11) أن قيم الانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة من موظفي صندوق المعونة الوطنية نحو الفقرات قد تراوحت بين (1.01–0.50)، أما قيم الانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة من العاملين في قطاع النقل "كنترول" فقد تراوحت بين (1.12–0.89)، مما يشير إلى التقارب في مستوى إجابات عينة الدراسة من موظفي صندوق المعونة الوطنية نحو الفقرات بدرجة أكبر من إجابات عينة الدراسة من العاملين في قطاع النقل بوظيفة "كنترول".

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما دور منظومة الحماية الاجتماعية في الحد من الفقر والبطالة في المجتمع الأردني من وجهة نظر عينتي الدراسة؟

للإجابة عن السؤال الثالث للدراسة تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى لإجابات عينة الدراسة على المحور الثالث من الجزء الثاني لأداة الدراسة، علماً بأن هذا المجال قد تضمن على (9) فقرات، والجدول (6) يوضح هذه النتائج.

جدول رقم (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة نحو دور منظومة الحماية الاجتماعية في الحد من الفقر والبطالة

الرقم	الفقرة	"الموظفون"			"الكنترول"		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى حسب المتوسط	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى حسب المتوسط
1	تساهم منظومة الحماية الاجتماعية في الوقاية من الفقر من خلال حمايتها للطبقة الفقيرة في المجتمع.	4.063	0.78	مرتفع	3.879	1.05	مرتفع
2	توفر منظومة الحماية الاجتماعية الاحتياجات الأساسية للأفراد فاقدي العمل في المجتمع.	3.938	0.67	مرتفع	3.515	1.23	متوسط

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الرقم	الفقرة	"الموظفون"			"الكنترول"		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى حسب المتوسط	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى حسب المتوسط
3	منظومة الحماية الاجتماعية تهدف الى تحسين المستوى الاجتماعي للمنتفعين من برامجها.	4.188	0.98	مرتفع	3.697	1.13	متوسط
4	أدت منظومة الحماية الاجتماعية الى توفير فرص عمل للاجئين في المجتمع الأردني والذي زاد من نسبة الفقر والبطالة.	3.875	0.96	مرتفع	3.485	1.46	متوسط
5	تتمتع منظومة الحماية الاجتماعية بأنظمة قوية قادرة على تخفيض معدلات الفقر في المجتمع.	4.208	0.65	مرتفع	4.455	0.90	مرتفع
6	ساهمت منظومة الحماية الاجتماعية في الوقاية من الفقر والبطالة بسبب دعمها من قبل صندوق المعونة الوطنية	4.292	0.62	مرتفع	4.061	0.90	مرتفع
7	منظومة الحماية الاجتماعية ضاعفت جهودها في وقاية الافراد من الفقر خلال فترة جائحة كورونا.	4.271	0.57	مرتفع	4.030	1.05	مرتفع
8	الدعم المادي للأسر ذوي الدخل المحدود يبعدهم عن ارتكاب الجريمة.	4.063	0.73	مرتفع	4.121	1.22	مرتفع
9	تدعم منظومة الحماية الاجتماعية سوق العمل للوقاية من الفقر.	4.146	0.50	مرتفع	3.909	1.04	مرتفع
–	المتوسط الحسابي العام	4.407	0.72	مرتفع	3.896	1.01	مرتفع

من النتائج الموضحة في الجدول (6) يظهر أن المستوى العام لدور منظومة الحماية الاجتماعية في الحد من الفقر والبطالة في المجتمع الأردني من وجهة نظر عينتي الدراسة قد جاءت بمستوى مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (4.407) بانحراف معياري (0.72) من وجهة نظر عينة

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الدراسة من موظفي صندوق المعونة الوطنية العاملين في الإدارة العامة في العاصمة عمان، وبلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات عينة الدراسة من المنتفعين من برنامج الدعم المقدم للعاملين بنظام المياومة "تكافل/2" في قطاع النقل بوظيفة "كنترول" (3.896) بانحراف معياري (1.01)، أما على مستوى الفقرات فقد حققت جميع الفقرات على مستوى مرتفع وتراوحت المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة من موظفي صندوق المعونة الوطنية عليها بين (3.875 – 4.292)، أما متوسط إجابات عينة الدراسة من العاملين في قطاع النقل بوظيفة "كنترول" على الفقرات فقد جاءت بمستوى مرتفع لـ (6) فقرات، وتراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (3.879–4.455). أما باقي الفقرات فقد حققت مستوى إجابة متوسطة وتراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (3.485–3.697). واتضح من النتائج في الجدول (6) أن قيم الانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة من موظفي صندوق المعونة الوطنية نحو الفقرات قد تراوحت بين (0.50–0.98)، أما قيم الانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة من العاملين في قطاع النقل "كنترول" فقد تراوحت بين (0.90–1.49)، مما يشير إلى التقارب في مستوى إجابات عينة الدراسة من موظفي صندوق المعونة الوطنية نحو الفقرات بدرجة أكبر من إجابات عينة الدراسة من العاملين في قطاع النقل بوظيفة "كنترول".وللكشف عن الدلالة الإحصائية لدور منظومة الحماية الاجتماعية في الوقاية من الجريمة، وفي الحد من الفقر والبطالة في المجتمع الأردني من وجهة نظر عينتي الدراسة تم إجراء اختبار (ت) (One Samples t-test)، والجدول (7) يوضح النتائج:

جدول (7)

نتائج اختبار "ت" للكشف عن الدلالة الاحصائية لدور منظومة الحماية الاجتماعية في الوقاية من الجريمة والحد من الفقر والبطالة من وجهة نظر عينتي الدراسة

العينة	المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	الدلالة الاحصائية
موظفي صندوق المعونة الوطنية	دور منظومة الحماية الاجتماعية في الوقاية من الجريمة	4.116	0.44	**16.37***	0.00
	دور منظومة الحماية الاجتماعية في الحد من الفقر والبطالة	4.407	0.72	**17.65***	0.00
العاملين في قطاع النقل بوظيفة "كنترول"	دور منظومة الحماية الاجتماعية في الوقاية من الجريمة	3.951	0.82	**6.92***	0.00
	دور منظومة الحماية الاجتماعية في الحد من الفقر والبطالة	3.896	1.01	**6.37***	0.00

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).**

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

يتضح من النتائج في الجدول (7) وجود دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لدور منظومة الحماية الاجتماعية في الوقاية من الجريمة وفي الحد من الفقر والبطالة في المجتمع الأردني من وجهة نظر عينتي الدراسة، حيث جاءت قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أعلى من المتوسط العام المفترض (μ=3) وقد بلغت قيم (ت) المحسوبة (16.37) و (17.65) على الترتيب لدور منظومة الحماية الاجتماعية في الوقاية من الجريمة وفي الحد من الفقر والبطالة في المجتمع الأردني من وجهة نظر موظفي المعونة الوطنية، كما بلغت قيم (ت) المحسوبة (6.92) و (6.37) على الترتيب لدور منظومة الحماية الاجتماعية في الوقاية من الجريمة وفي الحد من الفقر والبطالة في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في قطاع النقل بوظيفة "كنترول" مما يؤكد الدور الهام لمنظومة الحماية الاجتماعية في الوقاية من الجريمة وفي الحد من الفقر والبطالة في المجتمع الأردني.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما مستوى تطبيق العدالة الاجتماعية في برامج منظومة الحماية الاجتماعية من وجهة نظر عينتي الدراسة؟

للإجابة عن السؤال الثاني للدراسة تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى لإجابات عينة الدراسة على المحور الثاني من الجزء الثاني لأداة الدراسة، علماً بأن هذا المجال قد تضمن على (7) فقرات، والجدول (8) يوضح هذه النتائج.

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة نحو مستوى تطبيق العدالة الاجتماعية

في برامج منظومة الحماية الاجتماعية

الرقم	الفقرة	"الموظفون"			"الكنترول"		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى حسب المتوسط	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى حسب المتوسط
1	تراعي منظومة الحماية الاجتماعية العدالة في تقديم المعونات المادية للأفراد المتضررين في المجتمع	3.938	0.58	مرتفع	3.784	0.97	مرتفع
2	العدالة الاجتماعية مبدأ رئيس لمنظومة الحماية الاجتماعية للتعايش السلمي بين الأفراد في المجتمع	3.917	0.58	مرتفع	3.754	0.90	مرتفع

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الرقم	الفقرة	"الموظفون"			"الكنترول"		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى حسب المتوسط	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى حسب المتوسط
3	تلتزم منظومة الحماية الاجتماعية بالشفافية والوضوح في تقديم المعونات المالية مع الأفراد الذين فقدوا وظائفهم	3.896	0.74	مرتفع	3.711	1.03	مرتفع
4	تساهم منظومة الحماية الاجتماعية في تعزيز المنافسة الشريفة بين الأفراد في الانخراط في الأنشطة الاقتصادية المختلفة	3.746	0.65	مرتفع	3.785	0.94	مرتفع
5	تلتزم منظومة الحماية الاجتماعية بتطبيق العدالة الاجتماعية من خلال توفير السكن للأسر الأكثر تضرراً	3.896	0.61	مرتفع	3.644	1.03	متوسط
6	تراعي منظومة الحماية الاجتماعية تكافؤ الفرص في تقديم خدماتها للأفراد المتضررين في المجتمع	3.783	0.96	مرتفع	3.660	0.98	متوسط
7	تراعي منظومة الحماية الاجتماعية القدرات والإمكانيات والاستعدادات لدى الأفراد المحتاجين	3.677	0.56	متوسط	3.543	0.98	متوسط
–	المتوسط الحسابي العام	3.783	0.67	مرتفع	3.696	0.98	مرتفع

من النتائج الموضحة في الجدول (8) يظهر أن المستوى العام لتطبيق العدالة الاجتماعية في برامج منظومة الحماية الاجتماعية من وجهة نظر عينتي الدراسة قد جاءت بمستوى مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.783) بانحراف معياري (0.67) من وجهة نظر عينة الدراسة من موظفي صندوق المعونة الوطنية العاملين في الإدارة العامة في العاصمة عمان، وبلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات عينة الدراسة من المنتفعين من برنامج الدعم المقدم للعاملين بنظام المياومة "تكافل/2" في قطاع النقل بوظيفة "كنترول" (3.783) بانحراف معياري (0.67)، أما على مستوى الفقرات فقد حققت (6) فقرات من أصل (7) فقرات على مستوى مرتفع تراوحت المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة من موظفي صندوق المعونة الوطنية عليها بين (3.746 – 3.938)، وحققت فقرة واحدة

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

على مستوى إجابة متوسطة وهي الفقرة رقم (7)، أما متوسط إجابات عينة الدراسة من العاملين في قطاع النقل بوظيفة "كنترول" على الفقرات فقد جاءت بمستوى مرتفع لـ (4) فقرات، وتراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (3.785–3.711). أما باقي الفقرات فقد حققت مستوى إجابة متوسطة وتراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (3.660–3.543). واتضح من النتائج في الجدول (11) أن قيم الانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة من موظفي صندوق المعونة الوطنية نحو الفقرات قد تراوحت بين (0.96–0.56)، أما قيم الانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة من العاملين في قطاع النقل "كنترول" فقد تراوحت بين (1.03–0.90)، مما يشير إلى التقارب في مستوى إجابات عينة الدراسة من موظفي صندوق المعونة الوطنية نحو الفقرات بدرجة أكبر من إجابات عينة الدراسة من العاملين في قطاع النقل بوظيفة "كنترول".

مناقشة النتائج:

توصلت نتائج الدراسة الى ما يلي:

1) أشارت نتائج الدراسة المتعلقة بالسؤال الأول أن المستوى العام لدور منظومة الحماية الاجتماعية في الوقاية من الجريمة في المملكة الأردنية الهاشمية جاء مرتفعاً سواء من وجهة نظر موظفي صندوق المعونة الوطنية العاملين في الإدارة العامة في العاصمة عمان، أو من وجهة نظر المنتفعين من برنامج الدعم المقدم للعاملين بنظام المياومة "تكافل/2" في قطاع النقل بوظيفة "كنترول"، وتعكس هذه النتيجة مستوى مرتفع لدور منظومة الحماية الاجتماعية في الأردن على الوقاية من الجريمة، وكشفت النتائج الخاصة باختبار "T–Test" عن وجود دور إيجابي لمنظومة الحماية الاجتماعية في المجتمع الأردني في الوقاية من الجريمة عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، مما يؤكد قدرة منظومة الحماية الاجتماعية على إيجاد أثر إيجابي للوقاية من الجريمة في المجتمع الأردني، وبذلك يتضح أن منظومة الحماية الاجتماعية في الأردن استطاعت أن تحقق نجاحاً كبيراً في الوقاية من الجريمة في الأردن، وأظهرت النتائج تأكيد أفراد عينتي الدراسة على أن منظومة الحماية الاجتماعية تعد من الممارسات الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها للوقاية من الجريمة، وأن منظومة الحماية الاجتماعية تحقق العدالة في توزيع المشاريع التنموية بين المناطق، كما أنها تهتم بتنمية رأس المال البشري، ومعالجة بعض السلوكيات الإجرامية للأفراد المنتفعين، وتعمل على حماية الأفراد من التقلبات الاقتصادية المفاجئة، واتضح من النتائج تأكيد أفراد عينة الدراسة من المنتفعين من برنامج الدعم المقدم للعاملين بنظام المياومة "تكافل/2" في قطاع النقل بوظيفة "كنترول" على أن المشمولين في منظومة الحماية الاجتماعية لا يتجهون نحو السلوك الإجرامي لتوفير متطلبات الحياة الأساسية. ومن الملاحظ بأن معظم الأدوار الخاصة بمنظومة الحماية الاجتماعية جاءت بمستويات مرتفعة، وقد يعود ذلك إلى أن منظومة تهدف بشكل مباشر إلى تأهيل العاطلين عن العمل وظيفياً، وتهدف أيضاً إلى رفع المستوى الاقتصادي للمواطن الأردني مما جعلها من أهم السياسات الهادفة إلى الوقاية من الجريمة في المجتمع الأردني، وبشكل خاص الجرائم الناتجة عن الفقر والبطالة مثل جرائم العنف المجتمعي، وجرائم السرقة، والتهريب، والاتجار بالمخدرات، وغيرها. ويمكن تفسير هذه النتائج وفقاً لنظرية الضغوط العامة من حيث أن منظومة الحماية الاجتماعية استطاعت أن تقلل من مستوى الضغوط التي يتعرض لها الأفراد في المجتمع ولا سيما الفئات الفقيرة أو العاطلين عن العمل أو ممن فقدوا وظائفهم، وتلتقي هذه النتائج جزئياً مع دراسة (سالم، 2021) التي أشارت إلى أن سياسة الحماية الاجتماعية في الأردن كانت فاعلة في خدمة المجتمع خاصة في ظل الأزمة الأخيرة لفيروس كورونا المستجد. وتلتقي نتائج الدراسة أيضا مع دراسة (المعايطة، 2021) والتي أكدت على أهمية

الروابط الاجتماعية بين المؤسسات والأفراد في الوقاية الجريمة، وتلتقي النتائج مع دراسة الطويل (2012) والتي أظهرت أن عوامل الحماية الاجتماعية ترتبط عكسياً مع العنف في المجتمع.

2) أشارت نتائج الدراسة المتعلقة بالسؤال الثاني أن المستوى العام لدور منظومة الحماية الاجتماعية في الحد من الفقر والبطالة في المجتمع الأردني جاء مرتفعاً سواء من وجهة نظر موظفي صندوق المعونة الوطنية العاملين في الإدارة العامة في العاصمة عمان، أو من وجهة نظر المنتفعين من برنامج الدعم المقدم للعاملين بنظام المياومة "تكافل/2" في قطاع النقل بوظيفة "كنترول"، وتعكس هذه النتيجة مستوى مرتفع لدور منظومة الحماية الاجتماعية في الحد من الفقر والبطالة في المجتمع الأردني، وكشفت النتائج الخاصة باختبار "T-Test" عن وجود دور إيجابي لمنظومة الحماية الاجتماعية في المجتمع الأردني في الحد من الفقر والبطالة في المجتمع الأردني عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، مما يؤكد قدرة منظومة الحماية الاجتماعية على إيجاد أثر إيجابي في الحد من الفقر والبطالة في المجتمع الأردني، وبذلك يتضح أن منظومة الحماية الاجتماعية في الأردن استطاعت أن تحقق نجاحاً كبيراً في الحد من الفقر والبطالة في الأردن، وأظهرت النتائج تأكيد أفراد عينتي الدراسة على أن منظومة الحماية الاجتماعية تسهم بشكل مباشر في حماية الطبقة الفقيرة في المجتمع، وأن منظومة الحماية الاجتماعية توفر الاحتياجات الأساسية للأفراد من فاقدي العمل في المجتمع، كما أن لديها أنظمة قوية قادرة على تخفيض معدلات الفقر في المجتمع، وأن منظومة الحماية الاجتماعية ضاعفت جهودها في وقاية الأفراد من الفقر خلال فترة جائحة كورونا. ومن الملاحظ بأن معظم الأدوار الخاصة بمنظومة الحماية الاجتماعية في الحد من الفقر والبطالة جاءت بمستويات مرتفعة من وجهة نظر موظفي صندوق المعونة الوطنية العاملين ومن وجهة نظر المنتفعين من برنامج الدعم المقدم للعاملين بنظام المياومة "تكافل/2" في قطاع النقل، وقد يعود ذلك إلى أن منظومة تهدف بشكل مباشر إلى تقديم الدعم المادي للأفراد في الطبقات الفقيرة أو الأفراد الذين فقدوا أعمالهم من جراء تنفيذ السياسات الاقتصادية الخاصة بالخصخصة، أو التأثيرات السلبية لجائحة كورونا على مؤسسات العمل. ويمكن تفسير هذه النتائج وفقاً لنظرية الضغوط العامة من حيث أن منظومة الحماية الاجتماعية استطاعت أن تقلل من مستوى الضغوط التي تتعرض لها الأسر الفقيرة وبالتالي وقايتهم من الفقر والبطالة، كما تفسر الدراسة هذه النتيجة وفقاً للنظريات الاجتماعية من خلال الربط بين الأوضاع الاقتصادية السائدة وبين السلوك الإجرامي، فالعوامل الاقتصادية السيئة تمثل عاملاً مباشراً في دفع الأفراد إلى السلوك الإجرامي، كما أن الفقر الذي يصيب الأسرة يكون سبباً مباشراً في دفع أفراد الأسر نحو الجريمة، وتلتقي هذه النتائج جزئياً مع دراسة (الحموري، 2017) التي أشارت إلى أن بعض برامج التصحيح الاقتصادي قد حققت نتائج إيجابية في بعض مشاكل السكان في بعض الأقاليم، كما تلتقي النتائج مع دراسة (سالم، 2021) والتي أكدت على أهمية سياسة الحماية الاجتماعية في الأردن في الحماية من الفقر والبطالة في المجتمع. كما تلتقي النتائج جزئياً مع دراسة سليم (2014) والتي أظهرت أن الصندوق الاجتماعي للتنمية ساهم في التخفيف من مشكلة البطالة بين الشباب، وساهم في توفير كثير من فرص العمل لهم.

3) أشارت نتائج الدراسة المتعلقة بالسؤال الثالث للدراسة أن المستوى العام لتطبيق العدالة الاجتماعية في برامج منظومة الحماية الاجتماعية جاء مرتفعاً سواء من وجهة نظر موظفي صندوق المعونة الوطنية العاملين في الإدارة العامة في العاصمة عمان، أو من وجهة نظر المنتفعين من برنامج الدعم المقدم للعاملين بنظام المياومة "تكافل/2" في قطاع النقل بوظيفة "كنترول"، وتعكس هذه النتيجة مستوى مرتفع لتطبيق أسس العدالة في منظومة الحماية الاجتماعية في المجتمع الأردني، وبينت النتائج أن منظومة الحماية الاجتماعية تراعي العدالة في تقديم المعونات المادية للأفراد المتضررين في المجتمع، وأن العدالة الاجتماعية مبدأ رئيس لمنظومة الحماية الاجتماعية في المجتمع، وتلتزم منظومة الحماية الاجتماعية بالشفافية والوضوح في تقديم المعونات المالية مع الأفراد الذين فقدوا وظائفهم، وتساهم منظومة الحماية الاجتماعية في تعزيز المنافسة الشريفة بين الأفراد في الانخراط في الأنشطة

الاقتصادية المختلفة. ويمكن تفسير هذه النتائج بأن منظومة الحماية الاجتماعية قد وفرت خدماتها للمواطنين في جميع مناطق المملكة وعبر المنصات الإلكترونية، وتلتقي هذه النتائج مع دراسة (الحموري،2017) التي أشارت أن برامج التصحيح الاقتصادي كانت موجهة نحو المستوى الوطني بشكل عام. وفي هذا الصدد فقد أشارت دراسة سنج (Singh,2010) إلى أن منظمات الضمان الاجتماعي الهندية تتمتع بدرجة مرتفعة في عدالة توزيع خدماتها.

التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، تم وضع التوصيات:

1. زيادة الاهتمام بمنظومة الحماية الاجتماعية والعمل على صياغة برنامج وطني للحماية الاجتماعية في المجتمع الأردني بمشاركة كافة الجهات من القطاع العام والخاص.
2. العمل على إيجاد سياسات واستراتيجيات جديدة للحماية الاجتماعية تتوافق مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الأردني، تهدف بشكل رئيس إلى إيجاد حلول فعالة لمشكلات الجريمة والفقر والبطالة في الأردن.
3. ضرورة قيام الحكومة بمعالجة مشكلة البطالة والفقر بسبب تطبيق السياسات الاقتصادية المتعلقة بالخصخصة وارتفاع أسعار السلع والخدمات.

قائمة المراجع:

أ- المرجع العربية

البنك الدولي (2010). **التنمية في العالم العربي**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر.

الجميلي، فتحية (2015). **الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة**.(ط2). دائرة المكتبة الوطنية: عمان.

الحسن، احسان محمد.(2008). **علم اجتماع الجريمة**.(ط1).دار وائل للنشر: عمان، الأردن.

داود، جمال سليمان (2004). البطالة تعرقل التنمية وتؤدي إلى الجريمة، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**، المجلد (8)، العدد (26) ص ص 103-134، جامعة بغداد، العراق.

دائرة الاحصاءات العامة (2020) **الكتاب الاحصائي السنوي**، عمان، الأردن.

الرواشدة، محمد (2014). تحليل مؤشرات مختارة لظاهرة الفقر في محافظات الجنوب في الأردن، **مجلة دراسات**، المجلد 41، العدد 2، ص ص 402-416، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

سالم، غادة (2021) **سياسة الحماية الاجتماعية في الأردن، ما بين الإطار النظري والتطبيق العملي**، مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، عمان، الأردن.

الشخاترة، ياسين (2009). **البطالة والفقر، واقع وتحديات: الأردن، المغرب، مصر**، مؤسسة عبد الحميد شومان، ط 2، عمان، الأردن.

الطراونه، محمد أحمد (2000). "التخاصية والكفاءة الإدارية دراسة تطبيقية على الشركات الأردنية"، **دراسات: سلسلة العلوم الإدارية**، مجلد 27، عدد 1، عمان، الأردن.

عاطف غيث محمد (1997). **قاموس علم الاجتماع**، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

عبد القادر، علي (2002). **الفقر: مؤشرات القياس والسياسات**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

عبوري، عدلي شحادة (2020). **الخصخصة بين النظرية والتطبيق**، ط (2) دار دجلة للنشر للطباعة والتوزيع، عمان، الأردن.

العتوم، عامر يوسف (2016) **تقييم التجربة الأردنية في مجال التخاصية من منظور اقتصادي**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

العساف، أحمد عارف (2010). سياسة الخصخصة وأثرها على البطالة والأمن الوظيفي للعاملين في شركة الاسمنت الأردنية، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، ع (7)، م (4)، ص ص 139–146.

غانم، علي (2021) **برامج الحماية الاجتماعية في الألفية الجديدة**، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

فالح، أبو عامرية (2019) **الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية**، دار أسامة، الطبعة (2)، دار أسامة، عمان، الأردن.

القضاة، إياد محمد حامد (2006). **لقاء الاقتصاد والخصخصة في التجربة الأردنية**، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض 28 /1426/3هـ، الرياض، السعودية.

كريشان، فؤاد والعايد، حسن (2010). الآثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التصحيح الاقتصادي في الأردن 1989–2004م، **المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية**، المجلد (2) العدد (1) ص ص 83–110، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

مديرية الأمن العام (2020) **تقارير الإحصاء الجنائي للسنوات** (2015–2020) إدارة المعلومات الجنائية، عمان، الأردن.

معتوق، جمال (2014) **مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي، أهم النظريات المفسرة للجريمة والانحراف**، دار الكتاب الحديث، مسقط، سلطنة عمان.

نجم، محمد صبحي (2018) **النظرية العامة للجريمة**، دار الثقافية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الوريكات، عايد عواد (2014)، **نظريات علم الجريمة**، ط2، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الطويل، هاشم (2012)، العنف المجتمعي وعلاقته بالقوانين ومؤسسات التنشئة والضغوط العامة من وجهة نظر الطلبة الجامعيين، **مجلة جامعة الشارقة**، مجلد(1)، عدد(9)، جامعة الشارقة، الامارات العربية المتحدة.

عثمان، عبد الرحمن ومحمود عرفان، (2012)، دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني، **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**، المجلد (5) العدد (3) جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.

سليم، أحمد عبد الحميد، (2014) دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في تدعيم الحماية الاجتماعية للفقراء في الريف، **مجلة كلية الخدمة الاجتماعية**، المجلد (6) العدد (1)، جامعة الفيوم، مصر.

الحموري، عمر إبراهيم (2007). برامج التصحيح والتحول الاقتصادي وأثرها في تحقيق التنمية الإقليمية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البلقاء التطبيقية، السلط، الأردن.

المعايطة، خالد (2021)، **مؤشرات الرابط الاجتماعي عند هيرشي وعلاقته بالحد من الجريمة في المجتمع الأردني**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

ب- المراجع الأجنبية

Agnew, Robert.(1992). Foundation for A General Strain Theory of Crime and Delinquency . **Criminology**, 30,(1) , Pp 47-87.

Dietrich, O., & Hofer, S., (2015) Crime And Justice In Germany , An Analysis Of Recent Trends And Research , **European Journal of Criminology**, 2(4), 112-165, SAGE Publication, www. Sage-publications. com.

Gennazo, F & Ronald, M, (1994), **Criminology, Theory Research And policy**, Wads Worth Publishing Co. California. USA.

Kasem, Nadia (2020) **Role, Rules, and control, An analytical Review of Governance of social Protection**, MA, School of Global Affaire Public Policy, The American University, Egypt.

Singh . SH.(2010), **Organizational Effectiveness of Select Indian Social Security Organizations** – A Diagnostic Study , Paper Presented to :6th International Policy And Research Conference on Social Security

Trevor, Buck and Smith Roger,(2001), Poor Relief or Poor Deal? The Social Fund , Safety Net and Social Security , **Economic Review**, V.76

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

Abstract:

"The role of the Social Protection System after Privatization in Crime Prevention In the Hashemite Kingdom of Jordan"

Researchers:

Islam Al-Feki*

Dr. Murad Al-Mawjidah**

* PhD Student in the Department of Sociology - Majoring in Criminology/ Mutah University, Karak, Jordan.

** Associate Professor of Sociology - College of Social Sciences / Mutah University, Karak, Jordan.

The study aimed mainly to identify the role of the social protection system after privatization in preventing crime and reducing the problems of poverty and unemployment, and to identify the level of application of social justice in the programs of the social protection system in Jordanian society from the point of view of the two study samples from the employees of the National Aid Fund, and from the beneficiaries of the support program provided to workers in the day-to-day system "Takaful/2" in the transport sector in the "Control" job in the "Madina" Region within the Greater Amman regions.

To achieve the objectives of the study; The descriptive analytical approach was relied on in its survey style, and a questionnaire tool was used to collect data from the two study samples, which consisted of (48) employees working in the National Aid Fund, and (33) control buses.

The results of the study showed that the general level of the role of the social protection system in the prevention of crime and in reducing poverty and unemployment in the Jordanian society came from the viewpoint of the two study samples, and the results of the study indicated that the general level of application of social justice in the programs of the social protection system was high.

The study recommended the necessity of paying attention to the social protection system and working on the formulation of a national program for social protection in Jordanian society, with the participation of all concerned parties from the public and private sectors.

Keywords: Social Protection System, Crime, Poverty, Unemployment, Jordanian Society.